الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/45
23 October 2009

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع التاسع و الخمسون
ميناء غالب ، مصر، 10-14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009

مقترح مشروع: تونس

تتألف هذه الوثيقة من تعليقات أمانة الصندوق وتوصيتها بشأن مقترح المشروع التالي:

إزالة

• الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون(الشريحة الثانية)	البنك الدولي

ان وثائق ما قبل الدورات قد تصدر دون اخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

ورقة تقييم المشـــروع - مشروعات متعددة السنوات

تونس

أولا - عنـوان المشـــروع:	الوكالة:
ODS phase out plan	IBRD

ثانيا - آخر معطيات المادة 7:		عام: 2008		
CFC: 12.2	CTC: 0	هالونات: 0	بروميد المثيل: 6.6	TCA: 0

ثالثا - آخر المعطيات القطاعية للبرنامج القطري:											عام: 2008	
المواد	ايروسول	رغاوي	هالونات	تبريد		مذيبات	عوامل التصنيع	اجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات	استعمال مختبري	بروميد المثيل		ندف النبغ	المجموع
				الصناعة	الخدمات					QPS	Non QPS		
CFC					12.2								12.2
CTC													0
Halons													0
Methyl Bromide										6.6			6.6
Others													0
TCA													0

رابعا - معطيات المشروع:			2006	2007	2008	2009	2010	المجموع
حدود استهلاك بروتوكول مونتريال		CFC	435.1	130.5	130.5	130.5	0.	
		HAL	52.2	52.2	52.2	52.2	0.	
الحد الأقصى للاستهلاك المسموح به (أطنان من القدرات المستنفدة للأوزون)		CFC	300.	130.5	130.5	130.5	0.	
		HAL	42.	42.	42.	42.	0.	
تكاليف المشروع (دولار أمريكي)	IBRD	تكاليف المشروع	790,000.		345,395.			1,135,395.
		تكاليف الدعم	59,250.		25,905.			85,155.
مجموع الأموال الموافق عليها مبدئيا (دولار أمريكي)		تكاليف المشروع	790,000.		345,395.			1,135,395.
		تكاليف الدعم	59,250.		25,905.			85,155.
مجموع الأموال التي سرحتها اللجنة التنفيذية (دولار أمريكي)		تكاليف المشروع	790,000.		0.			790,000.
		تكاليف الدعم	59,250.		0.			59,250.
مجموع الأموال المطلوبة للعام الجاري (دولار أمريكي)		تكاليف المشروع				345,395.		345,395.
		تكاليف الدعم				25,905.		25,905.

خامسا - تـوصيـــة الأمـانـــة:	للنظر على انفراد

تطبيقات الحجر الصحي السابق للشحن:QPS

تطبيقات غير خاصة بالحجر الصحي السابق الشحن:Non-QPS

وصف المشروع

1 بالنيابة عن حكومة تونس، قدّم البنك الدولي إلى اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والخمسين طلبا لتمويل الشريحة الثانية والأخيرة (2008) من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون وتبلغ قيمتها 395 345 دولارا أمريكيا زائدا تكاليف دعم الوكالــة البالغــة 905 25 دولارات أمريكية. ومرفق بالطلب تقرير مرحلي عن تنفيذ الخطة الوطنية للإزالة خلال السنوات من 2006 إلى 2008 وجزء من عام 2009، وخطة التنفيذ لعام 2010، وتقرير للتحقق خاص بالسنتين 2006 و2007، وجداول للاتفاق المتعدد السنوات.

معلومات أساسيــة

2 وافقت اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والأربعين على الخطة الوطنية للإزالة في تونس، وتقضي بإزالة استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية في البلد تماما بحلول العام 2010. وأقرت اللجنة التنفيذية من حيث المبدأ مبلغا إجماليا للتمويل قدره 395 135 1 دولارا أمريكيا، مضافا إليه تكاليف دعم الوكالة بمبلغ 155 85 دولارا أمريكيا. وفي نفس الاجتماع، وافقت اللجنة التنفيذية على مبلغ قدره 000 790 دولار أمريكي زائدا تكاليف دعم الوكالة وقدرها 250 59 دولارا أمريكيا لتنفيذ الشريحة الأولى من الخطة الوطنية للإزالة.

تقرير التحقق

3 يتعلق تقرير التحقق باستهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات. ولا تنتج تونس المواد المستنفدة للأوزون كما أنها لا تصدرها، واستهلاكها منها معادل للواردات. ووفقا للتقرير، لم يجر أي استيراد للهالونات في العامين 2006 و2007. ويعمل نظام إصدار التراخيص منذ عام 2002 ويُسمح بالاستيراد استنادا إلى ترخيص تصدره الوكالة الوطنية لحماية البيئة. وفيما يتعلق بالكلوروفلوروكربون-12، حددت حصص الاستيراد بمستوى 55 طنا من قدرات استنفاد الأوزون في 2006 وبمستوى 50 طنا من قدرات استنفاد الأوزون في 2007، وهو ما يقل كثيرا عن الحد الأقصى المسموح به للاستهلاك وقدره 300 طن من قدرات استنفاد الأوزون لعام 2006 و130,5 طنا من قدرات استنفاد الأوزون في 2007، على التوالي. وقد صدرت تراخيص لاستيراد 45,9 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من المواد الكلوروفلوروكربونية في عام 2006 و22,7 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من المواد الكلوروفلوروكربونية في 2007.

4 قارن التقرير بين مصادر المعلومات المختلفة ووجد بعض التضاربات الثانوية فيها. فوفقا للمستوردين، تم استيراد 46,37 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-12 في عام 2006، وهو نفس القدر الذي أفادت به وزارة التجارة تقريبا (46,3 طنا من قدرات استنفاد الأوزون)، ولكنه يختلف عن الرقم الذي أبلغت به الوكالة الوطنية لحماية البيئة أمانة الأوزون وقدره 58,16 طنا من الكلوروفلوروكربون-12 مقدرا بقدرات استنفاد الأوزون. وأفادت الوكالة أيضا باستيراد كميات صغيرة من مواد كلوروفلوروكربونية أخرى: 0,01 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-113، و0,40 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-114، و0,44 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-115 في عام 2006. ويفسر الفرق البالغ 11,79 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-12 بين بيانات الوكالة الوطنية لحماية البيئة وبيانات المستوردين بعمليات النقل الداخلية من الجمارك إلى المستهلكين المحليين. ولم توجد أي تضاربات بالنسبة لعام 2007 بين المصادر نفسها، ووفقا لها تم استيراد 17,7 طنا من قدرات استنفاد الأوزون من الكلوروفلوروكربون-12. وهذه البيانات منسجمة مع كل من بيانات المادة 7 وبيانات البرنامج القطري، ويبين التحقق بوضوح أن الاستهلاك الفعلي كان أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به للاستهلاك.

التقرير المرحلي للعامين 2008 و2009

5 تمت الموافقة على الخطة الوطنية للإزالة في تونس في يوليه/تموز 2006. وتأخر تنفيذها ولم تبدأ الأنشطة الفعلية إلا في عام 2008. وتغطي الخطة قطاعات الرغاوي، والإيروسولات (بما فيها أجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات)، والهالونات، وخدمة التبريد.

6 كانت جميع المنشآت التي تحددت في قطاع الرغاوي إما تم تحويلها أو غيرت عملياتها بحلول نهاية 2007. ولم يعد يستورد الكلوروفلوروكربون-11، ويستخدم كلوريد الميثيلين بدلا منه عادة. وتتألف الأنشطة في هذا القطاع من المساعدة التقنية وزيادة الوعي. وبدئ في إجراء دراسة قطاعية في عام 2008 وأكملت في عام 2009، مؤكدة تحويل منشآت الرغاوي؛ وعقدت حلقة عمل للمساعدة التقنية في عام 2009. وقد تم الانتهاء الآن الأنشطة في قطاع الرغاي ويجري نقل المبالغ المتبقية إلى القطاعات الأخرى.

7 نفذت كذلك أنشطة مماثلة في قطاع الإيروسولات، حيث قامت الشركات إما بتحويل عملياتها أو تغييرها في وقت مبكر. وبدئ في إجراء دراسات لقطاعي الإيروسولات والهالونات في عام 2008 وأكمِلت في عام 2009؛ ونظمت حلقة عمل للمساعدة التقنية في قطاع الإيروسولات وأخرى في قطاع الهالونات في عام 2009.

8 وفيما يتعلق بالتشريعات والإنفاذ، نظمت في عام 2009 حلقتا عمل للتدريب الجمركي لعدد يبلغ 60 موظفا كان المنظور مبدئيا عقدهما في عام 2008؛ وسيجري في أواخر عام 2009 شراء 32 جهازا لاكتشاف غازات التبريد إضافة إلى الكميات المتوخاة في الخطة الأصلية. وسينفذ في عام 2010 تدريب التقنيين على الممارسات الجيدة في إدارة التبريد، وقد أجري بالفعل استقصاء ودراسة قطاعية في عام 2009. وتشمل المعدات التي سيجري شراؤها في أواخر عام 2009 لقطاع خدمة التبريد 15 وحدة للاسترداد وإعادة التدوير لقطاع تكييف هواء السيارات، وأدوات لـ39 من الورش الصغيرة، و23 وحدة للاسترداد وإعادة التدوير في مجال التبريد التجاري.

9 أنشئت وحدة رصد المشروعات في البلد وتقوم بدعم أنشطة الإبلاغ والرصد. واضطلِع بأنشطة لزيادة الوعي في العامين 2007 و2008. وفي يونيه/حزيران 2009 تم تنظيم اجتماع بعنوان "بروتوكول مونتريال: 22 عاما من صور النجاح والإنجازات" وحضره 400 مشارك.

10 يمثل الرصيد غير المنفق من التمويل الموافق عليه في يونيه/حزيران 2009 مبلغا قدره 820 720 دولارا أمريكيا، وهو يعادل نسبة 91,2 في المائة من التمويل الموافق عليه حتى الآن

برنامج التنفيذ لعام 2010

11 قدم البنك الدولي مع الطلب تحديثا للخطة الشاملة، مع تغيير الأهداف، على سبيل المثال، لأعداد التقنيين الذين سيجري تدريبهم، وكمية التدريب الذي سيقدم لمسؤولي الجمارك، وشراء معدات استرداد وإعادة تدوير الهالونات. غير أن الأنشطة المنظورة أصلا في قطاع الرغاوي ألغيت تماما تقريبا، نظرا لعدم الحاجة فيما يبدو لمزيد من الأنشطة في هذا القطاع.

12 وبالنسبة لعام 2010، يعتزم تدريب 433 2 تقنيا على الممارسات الجيدة في إدارة التبريد، ويكمل ذلك الخطة الشاملة الموضوعة في إطار الخطة الوطنية للإزالة. وسيجري تنظيم حلقتي عمل أخريين لموظفي الجمارك، فيكون مجموع حلقات العمل المقدمة أربعة مقارنة بثلاث حلقات عمل متوخاة في الأصل. وستنظم حلقتا عمل بخصوص العملية الانتقالية في مجال أجهزة الاستنشاق المزودة بمقياس للجرعات في عام 2010. وفي قطاع الهالونات، ستعقد حلقتا عمل إضافيتان لتقديم المساعدة التقنية، وسيجري شراء معدات الاسترداد وإعادة التدوير لإدارة وخزن الهالونات؛ ولم يكن هذا النشاط متوخى في الخطة الأصلية. وسوف تستمر أنشطة التوعية وتعزيز وحدة إدارة المشروعات في عام 2010 كذلك.

تعليقات الأمانة وتوصيتها

التعليقات

13 ينتظر أن تقتصر الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون على شريحتين. ذلك أن تونس قد أحرزت خلال وقت تنفيذ هذه الخطة تقدما كبيرا في التعجيل بالإزالة بما يتجاوز متطلبات بروتوكول مونتريال والاتفاق الذي يغطي خطة الإزالة.

14 رفع البنك الدولي، بالنيابة عن تونس، أنشطة قطاع الرغاوي تماما تقريبا من الخطة وأجرى بعض تعديلات إضافية. غير أن رفع أنشطة قطاع الرغاوي لا يتعلق إلا بمبلغ إجمالي قدره 000 50 دولار أمريكي تم خفضه إلى ما يقل عن 000 5 دولار أمريكي. وترى الأمانة أن التغييرات، التي ترد في خطة التنفيذ السنوية، هي في حدود المرونة المنصوص عليها بموجب الاتفاق خلال تنفيذ شريحة واحدة. ويبدو أن الزيادات في الميزانية في مختلف القطاعات يقابلها تقديم زيادات في الأنشطة الفعلية. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في الموافقة على برنامج التنفيذ لعام 2010 متضمنا تلك التغييرات في الخطة الشاملة.

15 قررت اللجنة التنفيذية في المقرر 15/57 أنه لا ينبغي للوكالات الثنائية والمنفذة التقدم بطلبات للبت فيها من قبل اللجنة لتمويل شرائح الاتفاقات المتعددة السنوات ذات المعدلات المنخفضة لتنفيذ الأنشطة التي تم البدء فيها مع الشرائح التي سبق الموافقة عليها وحيث يكون معدل صرف التمويل المتاح من الشريحة التي سبق الموافقة عليها أقل من 20 في المائة، حتى عندما تكون مستويات استهلاك المواد المستنفذة للأوزون قيد النظر أقل من الحد الأقصى للمستويات المسموح بها بموجب بروتوكول مونتريال وفي الاتفاق المبرم بين الحكومة المعنية واللجنة التنفيذية. وفي نهاية يونيه/حزيران 2009، بلغت نسبة المنصرف فيما يتعلق بهذا الاتفاق 9 في المائة، وفقا لتعريف البنك الدولي للصرف ومعناه المبالغ الفعلية التي تتدفق من حسابات البنك إلى الحساب الخاص للبلد العميل.

16 أفاد البنك الدولي بأنه لاحظ اختلافات بين البنك والوكالات المنفذة الأخرى في تطبيق تعريف الأمم المتحدة للصرف، وأنه إذا طبق تعريف الأمم المتحدة، فستكون تونس قد تجاوزت بالتأكيد نسبة الـ20 في المائة المشترطة للصرف. ورغم أنه لم يكن بوسع الأمانة الموافقة تماما على هذا الرأي، فقد اقترح البنك الدولي أن يقدم إلى اللجنة التنفيذية خطة العامين وطلب تمويل الشريحة الثانية، شريطة أن تصل قيمة الالتزامات التعاقدية وفقا لتعريف الأمانة مضافا إليها المبالغ الفعلية المنصرفة، قبل اليوم الأول من الاجتماع، إلى مبلغ يزيد عن نسبة 20 في المائة من التمويل بموجب الشريحة الأولى من الخطة الوطنية للإزالة. وسيسحب البنك الطلب عندئذ إذا لم يكن الوضع كذلك. ووافقت الأمانة على هذا الاقتراح.

التوصية

17 توصي الأمانة اللجنة التنفيذية بما يلي:

(أ) أن تحيط علما بالتقرير المرحلي عن تنفيذ الشريحة الأولى من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في تونس خلال السنوات من 2006 إلى 2008؛

(ب) أن تحيط علما بتقرير التحقق الخاص بالسنتين 2006 و2007؛

(ج) أن توافق على خطة التنفيذ السنوية لعام 2010.

18 توصي الأمانة أيضا بأن تقوم اللجنة التنفيذية، تبعا للاستكمال الذي ستقدمه الأمانة لحالة المبالغ المنصرفة من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في تونس، إما:

(أ) بأن تحيط علما بسحب البنك الدولي طلب تمويل الشريحة الثانية من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في تونس؛ وإما

(ب) بأن توافق على الشريحة الثانية والنهائية (2008) من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في تونس بتكلفة قدرها 395 345 دولارا أمريكيا زائدا تكاليف دعم الوكالة بمبلـغ 905 25 دولارات أمريكية للبنك الدولي، على أساس أن يقدم البنك الدولي إلى الاجتماع الثاني والستين للجنة التنفيذية تقريرا مرحليا عن التنفيذ السنوي لعام 2010 وتقريرا للتحقق من استهلاك المواد الكلوروفلوروكربونية والهالونات في العامين 2008 و2009.